فقـــراء الأضاحـــي..

ضحايا تسييس العمل الخيري

• فقراء في زمن الجوع تمر عليهم الأيام سواسية لافرق لديهم بين يوم الجمعة ويوم النحر سوى في توقيت استماع الخطبة فأيامهم كلها كرب وبلاء واعيادهم مواسم لاكتساء المجاعة وممارسة الجوع تحت غمام الحزن المسيل للدموع وآهات «الحراف».

لا مفازة لديهم من اشهار الفاقة وعذابات تشتد بهم قسراً في الأعياد ولا اجازة لهم من التضور اليومي في قوانين استثمار الامعاء ولاحظ لهم أو ذكرى سوى في مواسم الانتخابات.

هؤلاء هم فقراء ما تحت الصفر يأتدمهم الذبح ولا يجدون سوى الدموع أضحية لإملاقهم وأيام عجاف خالية من الدهون.

تحقيق/ عبدالعزيز الويز

مع اقتراب الأعياد يكبر حزنهم وتفيض أعينهم بؤساً ألا يجدوا ما ينفقون.

تتبع أحوالهم تفتش عن ابتسامة عارضة أو بهجة مختصرة فلا تجد إلاّ ما ينفطر له الصخر وتتصدع له الرواسي في أيام الفرح ناهيك عن الأيام العادية.

نتذكرهم اليوم مع قرع أجراس عيد الأضحى لنقرأ سوياً حظوتهم من هذا العيد في سياق المشاريع «الخيرية» وماذا يمثل لهم العيد من اضافة الى قائمة آلامهم.

ففي كل موسم اعتادت مشاعر الفقراء والمساكين لافتات قماشية تبشرهم باقتراب بطونهم من يوم اللحم المبعدين عنه طوال العام والذي تنشط في اقامة مشاريعه جمعيات وسيطة غابت حتى اللحظة مانشيتات أضحية العيد من صفحات الشوارع الرئيسية وضجيجها، مما أشعل لدى هؤلاء الكادحين تساؤلات جائعة استخلصنا منها مخاوفهم من تخلي أهل البر عنهم في يوم ينتظرون فرته وشحمه بفارغ الصبر.. ثم ماذا عن الغلابى الذين يقبعون خارج كشوفات الرصد الحزبي والتسييس للعمل الخيري؟ والذين مازال يبعدهم عن السابع والعشرين من أبريل عام وبضعة أشهر؟ ولماذا المنظمات المدنية العاملة في مجال حقوق الانسان لا تتضمن أجندتها مشروع توزيع الاضاحي كحق لهذا الانسان أن يطعم من جوع بدلاً من اعتكافها على إقامة فعاليات استهلاك الدولارات الممنوحة والانشغال بالحريات الممنوعة.

قلق المرق

على طاولة الشارع التقيت المواطن محمد سيف وقد ارتدى فقره بؤساً عبوساً تميز به عن السائرين في وسط الزحام ليحدثني عن عيده الذي يعده من أتعس أوقات العمر لما تهل عليه فيه من مطالب والتزامات أمام أسرة قوامها أحد عشر آدمياً معظمهم اناث لا يجد لها مخرجاً.. يقول محمد: منذ أن أصبحت مسئولاً عن أسرة واستقللت في حياتي وأنا لا اعرف أن مر بي عيد ضحيت فيه إلاّ ما ينعم به علينا بعض أهل الخير من جيراني الطيبين ولا أبالغ لو قلت لك ان يوم عرفة يمضي بي من قلق الى قلق لو نغدو على عيد ينسانا فيه المحسنون من أضاحيهم، فلا أجد يوماً آخر لأسرتي أمنيهم فيه بلحم ومائدة يحضر فيها المرق.

ثم تابع قائلاً: «هناك جمعيات خيرية تقوم بتوزيع ما تجمعه من الأغنياء من أضاح ولكن لم أعرف أن جمعية قد وصلت بزنابيل الدسم الى بيتي أو استدعتني اليها، والسبب كما ذكر محمد أنهم يقولون انه لا يصلي في مسجدهم ولا يحضر معهم الجماعة».

محمد الذي يكره أن يكون في أيامه ما يسميه الناس عيداً لا يفكر أبداً في أن يتردد على أبواب هذه الجمعيات أو أن يسأل الناس إلحافاً وكل ما بوسعه هو أن يسأل الله في أن يغنيه وأسرته من فضله.

دجاجة الإنتماء

وفي قراءة أخرى لشارع الضنك يرى البتيم على الخلي طالب كلية التجارة- أن العيد لا يمثل له أية قيمة فرائحية يشعر معها أنه في يوم عيد بقدر ما يشعل لديه شهية الحرمان ويوقد لديه الحنين الى

لابد من قانون يفرق بين أنشطة الحقوق والحريات وجمعيات التمور واللحوم

مفقودات تغيب عن حياته وأعياده.

وأورد مثلاً من عيد الأضحى الذي يمضي عليه سنوياً وهو لا يعلم أن كبشاً قد دخل بيته مثل الآخرين ويزيد من حسرته في ذلك أنه الأرشد في بيته الذي يسكن فيه مع والدته وثلاثة من اخوانه، ومسئولية أضحية العيد تقع على عاتقه، ومع هذا يمر عليه عيد الأضحى عاماً بعد عام ولا يملك شيئاً يقدمه لأسرته غير عجزه الذي يواصل به مشواره الدراسي بكفاح عجيب يبهرك فيه.

لـ -علي- كما أخبرنا انتماء حزبي لا يتوافق مع انتماءات القائمين على مشاريع الأضاحي وافطار الصائم وبطانيات الشتاء لهذا هو لا يصله منها شيء رغم فقره الذي رواه لنا هرمه قبل شبابه.. ويؤكد علي في كلامه أن مثل هذه المبادرات الخيرية تستغل فيها طيبة المحسنين وسخاؤهم في الانفاق لصالح أغراض حزبية محضة يحرص على تمريرها بشدة.. وأن أول المستفيدين من مشاريع «الخير» هذه القائمون على ادارتها «العاملون عليها» قبل المساكين والفقراء وذوو الاحتياجات الخاصة فتراهم في رمضان هم المفطرون على موائد الصدقات وفي عيد الأضحى هم المضحون بأموال غيرهم على حساب جوعنا ومشاعرنا وحاجتنا -قاتلهم الله.

ويصمم الخلي أن خلو عيده من اللحم لن يمنعه من التلبية وأنه عازم على أن يكبر مع المكبرين ويهلل مع المهللين ، ويكفي العيد منه دجاجة لمن استطاع إليها سبيلاً.

أضاحي بالدولار

قبل أن أنتهي من اللقاءات كانت عيني ترمق لوحة كُتب عليها جمعية «..» الخيرية تلتصق بمبنى حديث تمتلكه الجمعية.. كما أخبرني صدام أحد الموظفين رسمياً في الجمعية براتب شهري مغرٍ أفضل مما تمنحه الحكومة لخريج جامعي.

صدام الذي يعمل في الجمعية منذ سنوات تأسيسها كشف لنا عن ترتيبات جديدة تتزامن مع برنامج توزيع الأضاحي هذا الموسم تم اعدادها والتجهيز لها مبكراً بالاستفادة من التجارب السابقة للجمعية في هذا المشروع، ودون أن يفصح صدام عن هذه الترتيبات المبطنة ذهب يخبرنا أن هذه الترتيبات من شأنها استهداف أكبر عدد ممكن من المحتاجين الذين تم استخلاصهم من المسوحات الميدانية التي قام بها رجالهم «محل الثقة».

وأن عملية الاشهار الدعائي لمشروع الأضاحي وفق البرنامج الزمني لديهم سيبدأ من أول عشر ذي الحجة.

ولم ينسَ صدام أن يسلمني في الأخير «برشوراً» تعريفياً خاصاً بمشروع أضاحي العيد تم اعداده بعناية بالغة واخراج متميز استندت فيه الأرقام المالية الى علامة الدولار المميزة $ بدلاً من الريال.

ملتزمون

وفي دهشة لم يخف فيها ابتسامته وضحكه منَ الفكرة التي حملتها أسئلتنا اليه تحدث الينا محمد ناشط مدني حقوقي في عمل المجتمع المدني أنه يصعب على منظمات المجتمع المدني أن تقوم بمشروع توزيع الأضاحي أو ما شابهه من المشاريع المرادفة للعمل الخيري خاصة المنظمات الناشطة في حقوق الانسان لأن محور اهتماماتها أكبر من هموم البطن.

فهي ترى هموم المواطنة واحتياجات العقل والاصلاحات السياسية والديمقراطية أولويات لأنشطتها وبرامجها وأهدافها التي وجدت من أجلها، ومقدمة لاصلاحات اقتصادية ومعيشية.

وفي رؤيته يرى أن العمل الانساني القائم على التكافل الاجتماعي لا يحتاج الى جمعيات أو منظمات بل هو برنامج تعبدي رباني الناس ملتزمون به في معتقداتهم وعقائدهم، ويأسف محمد لعدم وجود قانون يفرق بين عمل المنظمات الناشطة في مجال الحريات والحقوق والتنمية والجمعيات الناشطة في التمور واللحوم.

ويواصل محمد: أنه يعرف أناساً في اندفاعهم لعمل الخير الخالص يمثلون أكبر من مسمى جمعية وباستطاعة أي غني أو متيسر أن يكون جمعية خيرية حتى ولو على مستوى انفاقه للكلمة الطيبة.. ومع هذا هو لا يعارض انشاء مثل هذه الجمعيات ولا يدعو الى الاكثار منها.

يجري إنفاق تبرعات المحسنين لمصالح حزبية

الجمعيات الحزبية أجّلت كبش العيد إلى ٢٠٠٨م

غياب شراكة المؤسسات والأحزاب أبرز العوائق

اختلالات السياسة السكانية تهدد بلوغ الألفية

بليغ الحطابي

□ في بلد كاليمن يتكاثر سكانه أكثر من ٨٠٠ ألف نسمة سنوياً.. يمثل ارتفاع معدل النمو السكاني التحدي الأكبر أمام خطط وبرامج الحكومة.. ويصنف اليمن من البلدان ذات الامكانات الشحيحة والقدرات المتواضعة مقابل ارتفاع نمو سكاني يعكس عدم التوازن بين معدلات الخصوبة والانتاج الاقتصادي أو الامكانات المتاحة.. ويتوقع البنك الدولي أنه في حالة استمرار معدل النمو السكاني الحالي البالغ ٣٪، الأكبر على مستوى العالم، أن يصل عدد سكانه عام ٢٠٥٠م الى ٥٩,٥ مليون نسمة.. وتزداد هذه المؤشرات حدة في ظل غياب الشراكة الفعلية من كافة قوى المجتمع والمؤسسات المدنية والأحزاب السياسية على وجه الخصوص، وهذا يعني أن مشاكلنا ستظل كثيرة وكبيرة وهمومنا ثقيلة.

تباين الاهتمامات

من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والاقتصاديين هناك قضايا أهم من المسائل السياسية والديمقراطية أجدر بأن يتم وضع أسس علمية للحوار والتحاور حولها وكيفية معالجتها والحؤول دون كوارثها الحتمية.. كإشكالية، الارتفاع السكاني التي زاد تفاقم مظاهرها والاختلال في السياسات التخطيطية وغياب عدالة توزيع المشاريع واجراءات وخطوات اخرى مرافقة.

على أن غياب شراكة المجتمع في مواجهة المشكلة تمثل اشكالية بحد ذاتها وفقاً للخبراء والمختصين الدوليين فإن غياب هذه الشراكة لا يساعد اليمن على بلوغ أهداف الألفية التنموية، وتوضح دراسة حديثة أجراها عدد من الخبراء المحليين باشراف دولي المخاطر المترتبة على الزيادة السكانية في اليمن خلال الأعوام القادمة في المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية وكذا تأثيرها على نصيب الفرد من الموارد الطبيعية كالمياه والكهرباء والصحة وغيرها.

ومن هنا تأتي أهمية انعقاد المؤتمر الوطني الرابع للسياسات السكانية في صنعاء ابتداءً من اليوم حتى الأربعاء القادم استهدافاً لمراجعة السياسات السكانية، والنجاحات والاخفاقات التي حدثت خلال تلك السنوات ووضع المعالجات والسبل الكفيلة بتصويبها وتجاوزها لاسيما في ردم الفجوة القائمة بين السياسات والاستراتيجيات والخطط التي وضعتها الحكومة وبين التطبيق الفعلي في الواقع العملي.

وما يؤكده أمين معروف الجند -أمين عام المجلس الوطني للسكان- أن المؤتمر الرابع سيختلف عن المؤتمرات السابقة خاصة بعد أن تم توضيح طبيعة المشكلة السكانية في اليمن وأين تكمن المعوقات والإشكالات وهو ما سيركز عليه المؤتمر الرابع في نقاشاته العلمية المستفيضة للخروج برؤى منهجية تعزز من التوجهات الرامية لكبح جماح النمو السكاني بما يساعد على توفير خدمات مجتمعية متميزة وتنمية اجتماعية واقتصادية أفضل.

وتشكل الورقة الرابعة من الأوراق الخمس التي سيناقشها المؤتمر على مدى ثلاثة أيام، أهمية كبيرة حيث تتركز على الدعوة والجانب التوعوي وخاصة لدى صناع القرار سواءً من السياسيين أو الحزبيين أو البرلمانيين وغيرهم والتوعية بخطورة المشاكل السكانية اذا ما استمرت المعدلات في النمو المتصاعد على ما هي عليه الآن.. الأمر الذي سيعقد -حسب الدكتور الشرجبي-أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء- قضايا التنمية ويجعلنا بحاجة الى أضعاف مضاعفة عما نحتاجه الآن من البنية التحتية، وبالتالي لابد من وقف هذا النمو حتى نستطيع تحقيق الأهداف والحاجات التي يلمسها المواطن.

يشار الى أن الحكومة تطمح الى تخفيض معدل النمو بحلول عام ٢٠١٥م الى ٢,٨ ومعدلات الخصوبة الى ٤ ولادات حية لكل امرأة وذلك من خلال تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م والمستندة الى البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية في هذه المسألة.

أوقِفوا نقل المجمع التربوي!!

□ وجه مواطنون من وصاب العالي مناشدة عاجلة الى رئيس الجمهورية بالتدخل للحيلولة دون وقوع فتنة قبلية جراء محاولات نقل مشروع مجمع تربوي من المكان المتفق عليه والمعتمد من وزارة التربية والتعليم واشراف المجلس المحلي الى مكان آخر لا يخدم مصلحتهم العامة.

وقال المواطنون من الدائرة الانتخابية «٢١٠» إن وزارة التربية والتعليم وافقت قبل سنتين على «اجماع المواطنين والسلطة المحلية» أن يكون المبنى في مغربة الوسط مخلاف نقذ باعتباره المكان المناسب للجميع.. وقالوا في مناشدتهم التي وقع عليها حوالي مائة من نخبهم التربوية والاجتماعية والقبلية -إن نقل المشروع الى «الهجرة» في نفس المخلاف، لا يخدم المصلحة العامة كون النقل جاء بعد مماحكات وتلاعب بين أطراف مصلحتها التباطؤ والتسويف والنقل وليس من بينهم أبناء «الهجرة» القريبون من موقع مغربة الوسط المكان المتفق عليه لاقامة المشروع التربوي. وطالب المواطنون في مناشدتهم التي بعثوا بنسخ منها الى رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم ومحافظ ذمار، تشكيل لجنة للتحقق مما ورد في شكواهم المرفق صورة منها، تجنباً لوقوع فتنة وهلاك للأرواح.

□ □ □

إلى محافظ ريمة

□ الوحدة الصحية لقرية القحنب مديرية الجبين تم بناؤها في عام ٩٨-١٩٩٩م بتوجيهات من فخامة الأخ رئيس الجمهورية.

ومنذ أن تم استلامها من قبل المقاول في عام ٢٠٠٠م، وهي مازالت مغلقة حتى الآن دون معرفة أسباب ذلك، إلاّ أن تكون معلماً تاريخياً فذلك شيء آخر. وللعلم أن الوحدة الصحية في حال تدشين خدماتها فإن الاستفادة ستعم قرى كثيرة مجاورة لقرية القحنب وتعفي المواطن المريض من أعباء مالية وجهد كبير يتكبده جراء انتقاله للتداوى في مراكز صحية بعيدة عن القرية.

فهل بالامكان وضع حد لهذه المعاناة عبر القيام بالرسالة المنصوص عليها في واجبات المسئولية.. هذا ما نأمله ونرجوه.